

نوري المالكي يعلن نيته العودة مجدداً لرئاسة الحكومة العراقية

زعيم حزب الدعوة يدعي صداقته لبايدن وقدرته على التوسط لدى إيران

الخسائر الفادحة التي تكبدها العراق خلال فترة حكم نوري المالكي على مختلف الصعد وفي جميع المجالات، وتراجع شعبية الرجل المتهم على نطاق واسع بالمسؤولية على شيعو الفساد في مفاصل الدولة وإهدار موارد مادية ضخمة وإضعاف وحدة البلاد بإذناكه النعرات الطائفية، لا تمنع زعيم حزب الدعوة الإسلامية من الطموح إلى حكم البلد مجدداً، والانخراط لأجل ذلك في حملة مبكرة استعداداً للانتخابات القادمة.

بغداد - أظهر رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي طموحه إلى حكم العراق مجدداً على الرغم من التراجع الشديد في شعبيته بفعل الحصيلة البالغة السلبية لولايتيه على رأس الحكومة بين سنتي 2006 و2014، واللذين شهدت الدولة العراقية خلالها تراجعاً كبيراً على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، واستشرى أثنائهما الفساد بشكل غير مسبوق وأهدرت فيهما مئات المليارات من عوائد النفط، وانتهت بكارثة سيطرة تنظيم داعش على حوالي ثلث مساحة البلاد.

**كلام المالكي محاولة
للحاق بالحملة التي دشنها
غريمه مقتدى الصدر
الطامح لحكم العراق عبر
الانتخابات النيابية القادمة**

وهاجم المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية الذي خسر منصب رئاسة الوزراء أهم منصب تنفيذي في العراق إثر انتخابات سنة 2014، حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وعرض نفسه كقائد مستقبلي للبلاد.

كما قدم نفسه كـ"صديق" للرئيس الأميركي جو بايدن عارضاً وساطته بين طهران وواشنطن بشأن الخلافات حول الاتفاق النووي والعقوبات الاقتصادية الشديدة المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة. واستبعد متابعون للشأن العراقي أن تكون للمالكي الذي تراجع مكانته السياسية محلياً أي قدرة على المشاركة بأي شكل في حل مسألة دولية مستعصية من مستوى الخلافات بين إيران والمجتمع الدولي، معتبرين أن ما صرح به لا يعدو كونه مظهرًا لانخراطه في "الحملة الانتخابية" المبكرة.

تعثر إغلاق ملف الأسرى مؤشراً على استعصاء الحل السلمي في اليمن

عمان - انتهت جولة مفاوضات بشأن تبادل للأسرى بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمتمردين الحوثيين الأحد دون إحراز أي تقدم وذلك بعد مرور نحو شهر على انطلاقها.

ويؤشر فشل المحادثات التي احتضنتها العاصمة الأردنية عمان برعاية أممية على حالة من الانسداد الشامل في جهود التهدئة التي تسعى الأمم المتحدة إلى إرسائها أملاً في إفساح المجال أمام مسار سلام مدعوم من قبل إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن.

ويقول متابعون للشأن اليمني إن التساهل الذي أظهرته واشنطن مع الحوثيين بإلغاء تصنيف جماعتهم



إنجاز أممي تعذر تكراره



هاثوا السجاد الأحمر لصديقنا

من صراعها الشديد على النقوذ في البلاد.

وأدعى المالكي أن "علاقات طيبة" تجمعهم مع الرئيس الأميركي جو بايدن وزير خارجيته وفريقه في الإدارة الجديدة التي وصفها بأنها "أفضل من السابقة بكثير" في إشارة إلى إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وقال في المقابلة التلفزيونية "بحكم علاقتي مع بايدن، فإنه سيبدل في مفاوضات في إطار الملف النووي الإيراني"، مضيفاً "لو أراد أي طرف إيراني أو أميركي (أن يتدخل) لحل الأزمة بينهما فلا مانع لدي".

الذي غزا البلد على أرضية مهددة من الطائفية التي أنكأها زعيم حزب الدعوة، فضلاً عن دوره في إضعاف القوات المسلحة التي شهدت حالة شبه انهيار أمام زحف بضع مئات من عناصر التنظيم في صيف سنة 2014.

ولم يكتف المالكي بمحاولة تسويق نفسه محلياً فحسب، بل حرص على إصدار إشارات إلى كل من إيران والولايات المتحدة اللتين يعلم جيداً أن دورهما في العملية السياسية بالعراق ما يزال قائماً، وأن اختيار من يحكم البلد خضع دائماً لحالة من التوافق الضمني وغير المعلن بينهما على الرغم

ينطلق من القول المأثور جرب غيري تعرف خيري".

ويقر عراقيون بأن البلد ما يزال يعيش ظروفًا سيئة ويواجه صعوبات أمنية واقتصادية واجتماعية في فترة

حكومة الكاظمي التي جاءت كبديل عن حكومة عادل عبدالمهدي التي أصر الشارع على رحيلها، لكنهم يجزمون في المقابل بأن الظرف الحالي هو وليد ما تراكم خلال الفترة السابقة، وخصوصاً خلال فترة حكم نوري المالكي الطويلة نسبياً والتي توقفت فيها التنمية عملياً طيلة ثمانين سنوات ودخلت بعدها البلاد مباشرة في حرب مدمرة ضد تنظيم داعش

ولم يهمل زعيم حزب الدعوة تصريحات غريمه مقتدى الصدر التي توقع فيها قدرته على تحقيق فوز كبير في الانتخابات القادمة تتيح له تشكيل الحكومة التي ستبنيق عنها.

وقال دون الإشارة إلى اسم الصدر الذي جمعته به علاقات متوترة إنه ينصح "الجميع بترك حسابات الفوز والخسارة وترك إدارة البلاد لمن هو قادر على حلها"، مضيفاً قوله "سأقبل تكليف البرلمان والقوى السياسية بمنصب رئيس الوزراء القادم إذا ما تم اختياري دستورياً". وعن مبرر "أحققت" بقيادة البلاد مجدداً قال المالكي "من يمتدحنا الآن

سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً نظراً لأهمية موقعها وراثتها بمخزونات النفط والغاز. ومن شأن السيطرة على مارب أن تكسب جماعة الحوثي في حال تحققها عناصر قوة جديدة وأن تجعلها في حالة تفوق نوعي على السلطة الشرعية، ليس فقط ميدانياً على اعتبار المحافظة هي آخر معقل لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي في محافظات شمال اليمن، ولكن سياسياً أيضاً حيث سيكون المتمردون في موقع من يملئ شروطه خلال أي مفاوضات سياسية قادمة، وهو ما يفسر مبادرتهم بالهجوم على المحافظة بمجرد ظهور الدعوات الأميركية لحل سلمي في اليمن.

يوجد حالياً إحصاء دقيق بعدد أسرى الطرفين لاسيما أن آخرين وقعوا في الأسر بعد تلك السنة.

**الانتقال لمناقشة مسائل
سياسية وعسكرية أهم
من ملف الأسرى سيكون
أمرًا بالغ الصعوبة وبحظوظ
نجاح ضئيلة**

ويقراً متابعون للشأن اليمني في تعثر محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن الأسرى مؤشراً سلباً على ضعف حظوظ التوصل إلى اتفاق سياسي أشمل ينهي الأزمة اليمنية سلمياً.

إدانة أممية لقصف المدنيين في تعز

فيما يسيطر الحوثيون على أطرافها ويفرضون عليها حصاراً منذ أكثر من خمس سنوات.

وفي يناير الماضي اتهمت الحكومة اليمنية ومنظمات حقوقية جماعة الحوثي بإعدام مدنيين والتمثيل بجثثهم واختطاف آخرين بينهم أطفال وإجبار العديد من العوائل على النزوح القسري، وذلك خلال حملة عسكرية مفاجئة شنتها على منطقة الحيمة شمالي محافظة تعز.

"الهجمات على المدنيين انتهاك للقانون الإنساني الدولي، ويجب التحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها".

وكان سكان محليون قد أفسادوا السبب بمقتل طفل وإصابة اثنين آخرين في قصف مدفعي شنته جماعة الحوثي على حي الروضة وسط مدينة تعز الواقعة بجنوب غرب اليمن. وتخضع معظم أجزاء المدينة ذات الكثافة السكانية الأعلى من بين مدن اليمن لسيطرة الجيش الحكومي،

عدان - أدان مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن الأحد قصفاً عشوائياً على منطقة سكنية في مدينة تعز نفذته جماعة الحوثي وخلف قتيلاً ومصائب في صفوف المدنيين.

وقال غريفيث عبر حسابه في تويتر "أدين الاعتداء على منطقة سكنية في تعز والذي أسفر عن مقتل طفل وجرح آخرين"، مشدداً على حق أطفال اليمن في العيش بسلام وأمان ومذكراً بأن

وكان ملف الأسرى جزءاً من اتفاق السويد الذي تم التوصل إليه سنة 2018 برعاية أممية حول الوضع في محافظة الحديدة ومثل الإنجاز الجزئي الوحيد للمبعوث الأممي مارتن غريفيث، حيث مكن من إرساء تهدئة هشة في المحافظة ذات الموقع الإستراتيجي المثل على البحر الأحمر غربي اليمن، على الرغم من أنه لم يتم تنفيذ أغلب بنوده بما في ذلك ما يتعلق بالأسرى.

وقال المسؤول لوكالة الأناضول مفضلاً عدم ذكر اسمه إن "جماعة الحوثي قدمت أسماء أسرى لا وجود لهم وطالبت بالإفراج عنهم سعياً منها لإفضال جولة المحادثات". كما اتهم الجماعة برفض "تبادل الصحافيين الأربعة المختطفين لديها والحكوم عليهم بالإعدام مقابل إطلاق

سراح أسرى حرب حوثيين". وأشار إلى أن "الفريق الحكومي طالب مراراً مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث بالضغط على الحوثيين لإنجاح الجولة لكن دون جدوى".

وفي 24 يناير الماضي بدأت مفاوضات جديدة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي حول تبادل الأسرى والمحتجزين في العاصمة الأردنية عمان بعد إطلاق سراح 1065 أسيراً ومعتقلاً في أكتوبر الماضي في صفقة تبادل بين الجانبين.

وفي مشاورات السويد 2018 قدم الطرفان كشوفات أكثر من 15 ألف أسير ومعتقل ومختطف، بينما لا